

تحت النار: ممارسة الطب بسوريا الدكتور أحمد*

"شي مؤلم أنو تكون بلدي بحاجة لأطباء وأنا تركت."

عندما اندلعت المظاهرات المناوئة للحكومة أول مرة بسوريا كنتُ ما أزال أكمل اختصاصي الطبي بمشفى عام. ومع نهاية 2011، كانت قوات الأمن الحكومية تأتي بمعقلي المعارضة إلى مشفائي للعلاج. وكان بعض أفراد قوى الأمن يُهينون الطاقم الطبي ويتهجمون عليه بدنياً، إلى جانب إطلاقهم النار في الهواء ونشرهم الفوضى في المشفى. وذات مرة، لم نستطع أنا وزملائي إنقاذ حياة أحد أفراد الأمن المصابين إصابةً بليغة. فهددني الجنود الذين أحضروه أنني إذا لم أنقذه، فسيفقتلوننا جميعاً. ووجه أحدهم إلينا فوهةً بندقيته الآلية وطلب منا أن نصدّم الميت بالكهرباء لعله يفيق.

وبالرغم من معرفتي أنه قد مات، لم يكن أمامي من خيار سوى أن أظهار بالتعاون وبأنّي أعالجه بمُزيل الرجفان، كما طلبوا مني أن أفعل، فأعطيتُه حقنةً منه. كنتُ أعلم أنني لو لم أستجب لطلبهم، لألقوا به. لكن كان أحدهم أكثر تفهماً وأقنع الآخرين في النهاية أن يصرفوا النظر عن الأمر. وقد أخبرني شخص من غرفة الموتى في المشفى لاحقاً أنه كانت في جعبة الميت من قوى الأمن قنبلتان يدويتان. فلو أننا استخدمنا توتراً كهربائياً أشدّ لصدّم الميت، لكانت الرمانتان قد انفجرتا وأصابتنا بجراح إن لم تقتلنا جميعاً.

رأيتُ كثيراً من المعتقلين في مشفائي تبدو عليهم علائم التعذيب. وأُحضرتُ إلينا مرةً معتقلة ليُفحصها طبيبٌ نسائي ليرى إن كانت حاملاً أم غير حامل، فلاحظ الطبيبُ علائم التعذيب باديةً على بدنِها؛ وربما تعرضت للاغتصاب كذلك. وعالجتُ مريضاً آخر من كسور متعددة وقد تورّمت رجليه وتورّم رأسه من الضرب؛ وتكدّمت إحدى عينيه حتى لم يعد يستطيع فتحها. وأتى محتجزٌ آخرٌ محموراً بعد أن ضُرب على رأسه مراراً حتى فقد وعيه، وكان تنتابه في غرفة الطوارئ نوبات. طلبتُ وألححتُ بالطلب من عناصر الأمن أن يتركوه في المشفى للعلاج، لكنهم أبوا وعادوا به إلى المعتقل – ولا شك أنهم عادوا إلى تعذيبه – بعد أن نال قسطاً من المعالجة السطحية. ولا أنسى إن نسييتُ مرةً حضرتُ قوات الأمن إلى المشفى وجمعتُ الأطباء كلهم معاً بعنف لمعالجة ضابطٍ جريح. رأيتهُم يدفعون زميلاً لي وهو ينزل السلم ويضربونه. ولولا أنني خلعت لباسي الطبي وتظاهرت أنني مريض لما نجوت حينها.

كذلك لأنّي طبيب ولأنّي كنتُ أعالج الناس جميعاً من أي طرفٍ من طرفي الصراع كانوا، فقد وضعني النظام على قائمة المطلوبين. فعندما هاجمتُ قوى الأمن بلدتي، حضر الجنود إلى بيتي وأوقفوني، ودمروا البيت. ثم اقتادوني إلى معتقل، حيث قال لي أحد الحراس، "لا تظن لأنت طبيب رح نحترمك". فضربتُ أثناء الاستجواب وسُئلت: "لش كنت عم تعالج الجرحى – كم واحد كانوا؟ بدنا أسماءهن وأماكنهن". فأكرتُ أنني كنت أعالج متظاهرين وأقنعتُ الحراس أنني بالرغم من مشاركتي في المظاهرات، لم أعالج أي متظاهر. لكنّ سوء المعاملة استمر طوال فترة الاعتقال – فغالباً ما كان الحراس يذكرون وضعي كطبيب ويحاولون إجباري على الاعتراف بعدد المتظاهرين الجرحى الذين عالجت.

في هذه المرحلة، حضر أحد الحراس إلى زنراتي يطلب استشارةً طبية – وكان قد ضربني من قبل. قمت بواجبي الأخلاقي كطبيب وقدمتُ له المشورة الطبية التي يحتاج. فبالرغم من أنه أهانني، شعرتُ أنه يظل ضعيفاً كبشر وأنّ في استطاعتي أن أهزمه بقيمي الأخلاقية.

أدرك أن أحد أسباب اعتقالني كان أنني طبيب. وقد هدّدني محققٌ بسحب رخصتي الطبية إن لم أعترف بأنّي كنت أشارك في معالجة المتظاهرين الجرحى؛ كما طلبوا إليّ التعاون بتقديم معلومات عن المرضى مستقبلاً. لم أَرْضَ لشروط ذلك الإنذار، لكنني أُجبرتُ على التوقيع على ورقةٍ بيضاء – لثملاً على الأرجح باعترافٍ مزيف. في النهاية، اقتادوني إلى محكمة وأطلق سراحني بعد ثمانية أيام من الاعتقال وسوء المعاملة.

أعتقد أن سبب الهجوم المتعمد لقوى الأمن السورية على مهنيي الطب في بداية الصراع كان منع المتظاهرين من تلقي الرعاية الطبية. وقد استُهدف كثيراً من زملائي الأطباء، كما استُهدفت، وهُددوا كما هُددت، في محاولة للحصول على أسماء متظاهرين. كذلك، فقد منع تدخل قوى الأمن كثيراً من المتظاهرين الجرحى من طلب العلاج في المشافي. بعد إذ أدرك المتظاهرون أن قوى الأمن كانت تأخذ أسماء الناس في المشافي وتبحث عن المصابين من المشاركين في المظاهرات.

ولقد صار الآن هناك صدع بين الناس الذين بقوا بسوريا وبين الأطباء الذين هربوا منها. ففي حين تشكر المعارضة لأولئك الأطباء الذين احترموا سرية الصلة بين الطبيب والمريض وكتبوا أسماء المرضى عن عناصر الأمن، أعلم أن هنالك معارضين غاضبين ممن غادر البلاد

من الأطباء. وأطلق بعض المعارضين تهديداتٍ عامة للأطباء المغادرين إن هم عادوا. وكواحدٍ من الأطباء الذين اضطُروا إلى الهرب في النهاية، أشعر بكثيرٍ من تأنيب الضمير ولا أكف عن التفكير في الناس والزملاء الذين تركت وراءِي. فأنا طبيب. وكانت بهم إلِي حاجة. وإنه ليؤلمني أني غادرت وبلدي بحاجةٍ إلى أطباء.

وإنني وإن كنتُ أحلم بسوريا حديثة وديمقراطية، صار قصارى أُملي الآن أن أرى نهايةً لهذا الظلم والتعذيب والتقتيل ببلدي.

* يُبدل اسم الكاتب لا اعتباراتٍ أُمنية.